

المبحث الرابع

في منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ومنهم الكفار والجهال بالأحكام

المال قوام الحياة وعيادها ، به صلاح المعاش وزاد المعاد ، لذلك رأينا الله سبحانه وتعالى يأمرنا بحسن التصرف فيه بالاعتدال في إنفاقه وعدم إهداره بالتبذير والإسراف ، فكان ما رأينا من القواعد والأحكام التي ذكرناها في الصفحات القليلة السابقة . .

ولقد جئنا في « حكمة الكتاب » بآيتين من كتاب الله ذُكرتا في سورة النساء ، إحداهما تحضنا على عدم دفع أموال المسلمين إلى غيرهم من الكفار ، والثانية تنبهنا إلى ما يريد الكفار ومخططون له عن غفلة المسلمين ، فيميلون عليهم ميلة واحدة .

يقول تعالى : (ولا توتروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً) .

ويقول عز وجل : (وددّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) ، فالله سبحانه وتعالى يمنعنا ألا ندفع مال المسلمين إلى السفهية وغير البالغ حتى لو كان من المسلمين ، وحتى لو كان المال مال هذا السفهية أو مال غير البالغ ، ومعلوم أن الكفار والجهال بالأحكام هم والسفهاء سواء . . ولكن الكفار يزيدون على ذلك كفرهم ، من أجل ذلك نهانا الله أن تؤتيم أموال المسلمين ، بل إن العلماء قد كرهوا أن يوكل المسلم ذمياً بالبيع أو بالشراء أو أن يدفع إليه مضاربة . يقول عمر رضى الله عنه : « من لم يتفقّه فلا يتجر في سوقنا » . فالكفار إذا وضع مال المسلمين تحت أيديهم ، فإنهم يستعملونه ضد الإسلام والمسلمين في كل محرم ، ويتعاملون فيه بالربا ، ويسخرونه سلاحاً في أيديهم يدمرون به اقتصاد المسلمين ، وكذلك الجهال بالأحكام لا يدفع إليهم المال لجهلهم بفاسد البياعات من صحيحها ، وعدم تمييزهم بين حلالها وحرامها .

ولأن المال هو العدة والعتاد ، فقد أخبرنا العليم الخبير بأن خصوم الإسلام يرجون (فيما يرجون) أن تغفل السلاح والمتاح . . فنضعف ثم نعجز عن المقاومة ، وعندئذ يميلون علينا ميلاً واحدة . . وعجيب برغم ذلك أن يستسلم العرب والمسلمون للغفلة التي ترتب عليها فيما نرى اليوم ضياعهم في أرضهم ، ووهن عزيمتهم ، وهوان شأنهم ، لكن ذلك لا بد أن يكون إلى حين . . لأن الأيام دول ، ولأن الله سبحانه وتعالى دائماً يقبض لهذا الدّين من ينصره ، فالله بالغ أمره ، ولا بد أن المسلمين سينهضون ويغيرون من حالهم ، فيستيقظون يقظة شاملة عميقة . . ويكون لهذه اليقظة كما كان من قبل - آثار إنسانية وحضارية صادقة .

وفي مجال المال والبتروال فإننا نسمع اليوم عن رغبة الشعوب الإسلامية في إعادة النظر في وظيفة التمويل ومشكلات الائتمان وتوظيف المدخرات وفقاً للشريعة الإسلامية ، وفي هذا الأمر . فإنهم سيجدون في الكتاب والسنة مدداً لهم ، وفيها أحكام مستقرة منها تحريم الربا ، وتحريم إيداع أموال المسلمين بين أيدي خصومهم وتحريم تسليم المواد الاستراتيجية إلى أيدي أعداء الإسلام والمسلمين .

إن القارئ ليعجب حين يعلم أن بعض المجتهدين من قدامى الفقهاء المسلمين ، مثل الفقيه الحنفي الإمام « محمد السرخسي » ، قد كتب في القرن الخامس للهجرة فصلاً مطولة ، عما يجوز الاتجار به في أسواق غير المسلمين ، وما لا يجوز ، مخافة أن يستخدموه في قهر الأمة الإسلامية . . فالفقه الإسلامي فقه عظيم ناضج وكامل ، وأحكامه كافية وواضحة والقياس عليها يسمح بالتطبيق على مزيد من الوقائع التي لم تكن معروفة عند الأوائل . . .

وأما عن البتروال . . فقد تزايدت به ثروات المسلمين . . بل هي تزايدت في كل عام . . لكنها جميعاً موظفة خارج البلاد الإسلامية في بنوك أوروبا وأمريكا بأيدي خصوم الإسلام . . وهي أموال كانت محدودة قبل حرب مصر ضد إسرائيل ، ومن كانوا يساندوننا من خصوم الإسلام في العاشر من رمضان . أما بعد الحرب . . فقد ظهرت أهمية وخطر استثمار هذه الأموال خارج البلاد الإسلامية . . كما ظهرت الأهمية الحقيقية لبتروال المسلمين . . فقد كانت الأرقام المعلنة قبل الحرب تهب من نسبة اعتماد أمريكا ودول الغرب على بتروال العرب ، حتى قالوا إن هذه النسبة غاية في التواضع ، إذ هي لا تزيد على ٦١٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم إنها لم تكن تزيد في كل الأحوال عن ١٧ر٥٪ حين تفاوتت إحصائياتهم . . لكنه اتضح فيما بعد . . أن أساطيل أمريكا والغرب ، الموزعة في البحر الأبيض المتوسط وفي الخليج العربي وفي الشرق الأقصى ، قد

فقدت مصادر التموين بالبتروول ، لأن البلاد التي كانت تمدها من قبل قد توقفت احتراماً لقرار الدول المنتجة للبتروول ، حين فرضت الحظر ، وحين هددت كل من يخرج عن سياسة العرب بأنه سيتعرض لذات المعاملة التي عامل بها العرب أمريكا وهولندا^(١) ولو أن النسبة كانت ٦٥٪ أو حتى ١٧٥٪ كما كانوا يعلنون لما توقفت الأساطيل^(٢) وكما أعلن رؤساء الغرب وأمريكا تخفيض نسب استهلاك الوقود ، حتى بالنسبة للسيارات ، بل لما سمح وزير الدفاع لنفسه - نيابة عن سادته - بأن يهدد الدول العربية باتخاذ إجراءات عسكرية لاحتلال مناطق البتروول ، بل إنه سمح لنفسه كذلك بالإشارة عن بعد إلى إعادة النظر في توجيه الصواريخ العابرة للقارات ، وعلى القارئ أن يجتهد في فهم هذا التلويح بإنزال العقوبة . . ومن المقصود به ؟ لهذا نقول إن أمر البتروول . . وأرصدة دول البتروول . . أمر جد خطير . . فليعلم المسلمون هذا ، وليقدروا التفاوت في الأرقام المعلنة عن أرصدة البلاد الإسلامية لدى الدول الغربية ، وليفهموا تفاوت التقديرات المعلنة عن الإتاوات وأرباح البيع المباشر من حكومات البلاد الإسلامية إلى حكومات البلاد المستهلكة للبتروول .

- (١) كذلك جنوب أفريقيا والبرتغال فقد قدمت جنوب أفريقيا طائرات عسكرية لإسرائيل ، وسمحت البرتغال باستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لقواعدها العسكرية لتسهيل نقل القوات والمعدات الأمريكية إلى إسرائيل .
- (٢) في دراسة قدمت في مؤتمر البتروول العربي الثامن بالجزائر ١٩٧٢/٦/٣ أمكن حصر مدى طلب الولايات المتحدة الأمريكية على البتروول في الجدول الآتي :

| ١٩٨٥ | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٠ | بيان |
|------|------|------|------|---|
| ٢٦٤ | ٢٢٧ | ١٨٥ | ١٤٧ | الطلب المحلي |
| ٤ | ٢ | ١ | - | أرباح التصنيع والصادرات والتغير في المخزون٪ |
| ٢٦٠ | ٢٢٥ | ١٨٤ | ١٤٧ | الإمدادات المطلوبة |
| ٩١ | ٩٨ | ١٠٥ | ١١٣ | إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بعد استبعاد المنحدرات الشمالية |
| ٢٠ | ٢٠ | ٦ | - | إنتاج المنحدر الشمالي من البتروول الخام والمكثف |
| ٠١ | - | - | - | الخام المستخرج من زيت الصخر الواردات |
| ١٤٨ | ١٠٧ | ٧٣ | ٣٤ | الواردات |
| ٪٥٧ | ٪٤٧ | ٪٣٩ | ٪٢٣ | نسبة الواردات إلى الطلب المحلي |

وعلى أية حال فعلى الرغم من غموض الموقف في كل أركان المعمورة بخصوص هذا الموضوع ، فهناك جملة حقائق قد استقرت ولا سبيل إلى إنكارها أو إغفالها . . وهي :

أولاً : أن المسلمين إذا كانوا قد أخطأوا في السنين القربية الماضية ، فإنهم من الآن فصاعداً لا يجوز لهم أن يسلموا أموالهم لغير المسلمين ، حتى لا تكون لهذا (الغير) الغلبة على المسلمين ، في أرضهم وبأموالهم ، وإلى هذا الرأي دعا الإمام « مالك » رضی الله عنه ، في المدونة الكبرى .

ثانياً : إن تقصير الأمة الإسلامية في اتخاذ الأسباب الكفيلة بالعزة والمنعة في دار السلام ، هو بكل بساطة انسلاخ عن الإسلام ، وبالتالي فإنه يتعين على الأمة الإسلامية من الآن فصاعداً أن تحرص على مواردها وأن تتولى بسلطاتها الشرعية التصرف فيها .

ثالثاً : إن الجدل الذي لا ينتهي ، والذي بدأ في قرون مضت حول الربا والفائدة والفايظ والفايز والحطيطة والحضم ، هذه كلها قضايا جدلية لا يريد الناس أن ينتهوا فيها إلى رأى موحد .

رابعاً : إن الإسلام لا يدعو إلى تدمير الاقتصاد في أى ركن من أركان المعمورة وإنما يدعو إلى السلام وتحقيق مصالح العباد ، من كان منهم يؤمن بالله ورسوله ، ومن كان منهم في معسكر آخر . . وإنه لخطأ فادح أن يظن أى مكابر من خصوم الإسلام أن العرب والمسلمين حين يوجهون اقتصادهم لتحقيق مصالح بلادهم ، فإنهم بذلك يدمرون اقتصاد غير المسلمين^(١) ذلك أن القرآن الكريم يقول : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

خامساً : أن أهمية دراسة قضايا التمويل والائتمان وتوظيف المدخرات في دار الإسلام تتزايد كلما تضخمت فوائض أرصدة البترول ، إذ أن هذه القضايا كلها قضايا ملحة ومعاصرة تناقشها اليوم

(١) جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤/١٢/١٩٦٢ (إن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية يجب ان يمارس بما يكفل مصلحة تنميتها الوطنية وخير شعب الدولة المعنية) . وعلى هذا الأساس يجيز القانون الدولي أى تصرف من الدولة في مواردها الطبيعية حتى إذا تعارض مع اتفاقية سابقة . شريطة أن يبنى على سبب من الأسباب الآتية :

(أ) مصلحة التنمية القومية

(ب) خير الشعب والمصلحة العامة

(جـ) الأمن القومي

جَاهِرِ الْمُسْلِمِينَ عِلَانِيَةً فِي الصَّحْفِ وَالْجَامِعَاتِ وَمِرَاكِزِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ ، رَجَاءَ الْوَصُولِ إِلَى رَأْيِ سَدِيدٍ فِي كُلِّ مَشْكَلَةٍ وَإِنْ بَدَتْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا غَامِضَةً مَبْهِمَةً .

* * *

ويعد . . عزيزي القارئ . .

إن المباحث التي عرضناها عليك في المقدمة برغم ما أردناه لها من توافق مع موضوع الكتاب ومستواه . . وما أردناه منها في إنارة الطريق لك وكشف الأهداف التي أراد المؤلف التركيز عليها . . أقول . . برغم ذلك ، فإنها تجيء متواضعة تتوارى حياءً أمام المادة القيمة التي ضمها الكتاب في أقسامه الأربعة . . التي يلمس القارئ فيها منهجاً علمياً ملتزماً ، وثورة وطنية ودينية من أجل كشف خطط الغاصبين لبتول المسلمين ، وأسلوباً قوياً واضح العبارات ، غزير المعاني قوى الدلالات . . ذلك أن

الكتاب أولاً :

من تأليف أستاذنا المرحوم الدكتور « عيسى عبده » علم أعلام علماء الاقتصاد الإسلامي ، وإدارة الأعمال والحاسب . . وأحد أبرز رواد حركة الإصلاح المعاصرة الذين صنعوا عقل الشعب العربي والأمة الإسلامية .

والكتاب ثانياً :

يضم أغلب فصول رسالة الدكتوراه التي تقدم بها المؤلف لجامعة عين شمس فنال درجة الدكتوراه ، وقد جاوز عمره يومئذ سبعين عاماً . . وبعد أن كان قد مضى على اشتغاله بالتدريس في الجامعات قرابة نصف قرن من الزمان ، وعاش حياة حافلة بالنجاح والأبجاد العلمية والعملية ، حتى انعقد له لواء الزعامة في مجالات الاقتصاد السياسي والإسلامي ومراجعة الحسابات وإدارة الأعمال ، وتمكن من قلوب وعقول كل من سمعه ، أو وعى فكره محاضراً أو كاتباً . .

وكان عنوان الرسالة : « بتول العرب ودوره في دعم الصناعات العربية » ، ومن المفهوم أن الرسالة الجامعية تكون متخصصة ، وعلى درجة عالية من الالتزام العلمي الدقيق الذي يجعلها غير

سائفة الفهم بين غير الجامعيين المتخصصين ، فما بالك برسالة أعدت لنيل درجة رفيعة علمياً هي درجة الدكتوراه ؟ بل وفي موضوع كهذا الموضوع الذى لا يستقيم بغير تحليل الإحصاءات والنشرات النوعية والدوريات المتخصصة التى تعج بالمصطلحات .

كان طبيعياً إذن أن يكون هناك تعديل جوهري فى المادة والفصول والمباحث بما يتلاءم والعنوان الجديد « بتول المسلمين » . . . وذلك فضلاً عن مراعاة أن يكون الكتاب مفهوماً لكل المستويات . . . منسجماً مع فكر كل قارئ . . . محققاً الفائدة من وراء انتشاره . . . وياله من جهد عانىناه من أجل تحقيق هذه الغايات !! ثم إننا قد أضفنا بعض الهوامش التى رأينا فيها مزيداً من الفائدة فى شرح ما يتصل بموضوع الكتاب . . . وقمنا بعد ذلك بمراجعته وربط أقسامه وفصوله ربطاً متوازناً دون تقصير . . .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون الكتاب وما أضفناه إليه ، من العلم الذى ينتفع به المسلمون ، وأن يجعل الله جزاء هذا الجهد رحمة على روح المؤلف وعملاً صالحاً فى كفة حسناته يوم الحساب .

هذا وبالله التوفيق ومنه الحكمة والصواب .

أحمد إسماعيل يحيى

نور على نور

اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كِشْفُوهُ فِيهَا
 مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ فِي رُجَاةِ الرُّجَاةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ
 دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ
 يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي
 اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ
 شَيْءٍ عَلِيمٌ ❁ فِي بُيُوتِ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعُ وَيُذَكِّرُ فِيهَا اسْمَهُ
 يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ❁ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ
 وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ
 يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ❁ لِيَجْزِيَ اللَّهُ أَحْسَنَ
 مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَكْفُلُ
 مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ
 صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

هذا الكتاب (١)

يتكون هذا الكتاب من أربعة أقسام :

القسم الأول : هو ما أسهمنا به كإضافة إلى ما قاله الآخرون في الموضوع وهذا ما نعتبره صلب الكتاب .

القسم الثاني : وهو مختارات من المراجع العربية والأجنبية التي وجدناها متصلة بموضوع الكتاب ، وليس لنا فيه من جهد إلا البحث والانتقاء .

القسم الثالث : يحتوى على معلومات أساسية عن البترول معروفة مسبقاً للمتخصصين ، وأعتبرنا إثباتها ضرورياً لكي يكون الكتاب وافياً في موضوعه .

القسم الرابع : أوردنا به بعض الجداول الإحصائية عن اقتصاديات البترول ، التي تعتبر متممة وموضحة لما أوردناه خلال البحث من آراء ومعلومات .

* * *

القسم الأول : الذى نعتبره الإضافة التي ساهمنا بها في هذا المجال ، فقد بدأنا بفصل عن « الدول العربية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر » وتحدثنا في هذا الفصل عن افتراق السلطان عن الثروة عند العرب ، فعندما كانت بريطانيا مثلاً أغنى دولة ، كانت صاحبة أكبر سلطان ، وهذا في الربع الأخير من القرن الماضى والربع الأول من القرن الحالى ، حتى دخلت في دور الانحدار عقب خروجها من الهند سنة ١٩٤٧ .

الفصل الأول : عن الوضع الحالى وهو أن الثروة في يد العرب ، والسلطان في يد غيرهم حتى في أرضهم .

(١) من المعلوم أن الرسالة الجامعية تكون متخصصة وعسيرة الفهم على القارئ العادى خاصة إذا كانت قد أعدت للحصول على درجة علمية عالية كدرجة الدكتوراه لذلك نقرر أننا قمنا بجهد كبير في تعديل بعض الباحث والفصول وإضافة كثير من الهوامش والتعليقات وبذل المحاولات الجادة لتيسير المادة حتى صدر الكتاب - على هذه الصورة - والله نسأل أن يكون ماقلناه نافعاً .
أحمد إسماعيل يحيى .

وفي الناحية الأخرى نجد في الدول الغربية افتراق الثروة عن الأمن ، إذ جرت العادة عبر قرون التاريخ أن الأمن يتحقق بالقدرات البشرية والمادية ، ولكن نجد أن أكثر الدول ثراء لا يحس فيها المواطن بالأمن . . الأمن المادى والأمن المعنوى ، فعندما انقطع التيار الكهربائى عن نيويورك لمدة ساعات محدودة . . ساد المهرج والفضوى ولم يأمن إنسان على نفسه من عصابات الشر . . فهذا الأمن الذى تنعم به هذه البلاد . . سطحى .

فاستوى العالم المتقدم والمتخلف فى الحرمان من « الرفاهية والطمأنينة » وتساءل عن أسباب هذا كله . . السبب واحد . . علة الضياع فى الأمة العربية ذات الثروة بدون سلطان ، وعلّة الخوف فى الدول الغربية المتقدمة بدون أمن . . العلة واحدة . . هى افتراق الدين عن الدنيا - هى الفصل بين نور السماء ونور الأرض . . ومن هنا كانت دلالة الآية التى افتتحنا بها الكتاب ، ووقفنا عند قول المفسر الألومى فى تفسيره لفقرة منها هى قوله تعالى : (نور على نور) . . بأن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهديان للطريق السوى ، فأما أحدهما فهو نور الآيات التكوينية أو الكونية ، أى القوانين العلمية المستقرة فى خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود ، وأما النور الثانى فهو نور الآيات الترتيلية والأحكام والتعاليم التى جاءت بها الرسالات السماوية تبعاً .

وأوضحنا إهمال العالم العربى للإمكانات المادية التى يتمتع بها من ثروة طبيعية وموقع جغرافى وأن الإحصاءات والدراسات الميدانية تدل على أن الجانب الأكبر من فوائض البترول لا تستقر بين أيدي الشعوب المنتجة له ، وجثنا بأمثلة من آيات القرآن الكريم التى تعالج الحياة بشقيها المادى والمعنوى ، وبرهنا على أن كل المذاهب الاقتصادية التى يراحم بعضها بعضاً هى مجرد محاولات وصل إليها كتاب الاقتصاد بفكرهم . . وهى محاولات جدية بالتقدير من حيث إنها اجتهد محروم من نور السماء ، وهى فى الوقت ذاته جدية بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادى .

وأشرنا إلى ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين ، حين هداهم التفكير الهادئ إلى قدر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقراً فى شريعة السماء مثل قول الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى ضرورة التفرقة بين ما فى الإقليم المعين وما هو لهذا الإقليم المعين على حين جاء فى القرآن الكريم فى سورة البقرة (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) ، وعموم النص هنا يمنع من التخصيص ، بمعنى أن قوله تعالى (لكم) ، خطاب للناس جميعاً فالإتجاه إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم فى كتاب الله ولم يأت « فرانسوا بيرو » بمجديد ، وما هذا الذى نقره إلا مثل شرود .

وفي الفصل الثاني : « تقدير الموقف الراهن » ذكرنا أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، من ارتفاع أسعار البترول ، وتغير أساليب بيعه ، ثم اتهام العالم الغربي للعرب بأنهم السبب في موجة التضخم الذى بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية مع زيادة سعر البترول زيادة لا تتناسب مع حجم التضخم ، وتحديثنا عن السلوك الاقتصادى الخاطئ لأصحاب الأموال العرب في توظيف أموالهم في شراء منشآت وسندات في أسواق الغرب وعن الآثار المحتملة لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى في الأعوام التى تلت عام ١٩٧٣ من استنزاف الدول المنتجة للبترول لمواردها ، وزيادة كثافة الصبغة الاستهلاكية لواردات الدول المنتجة ، وجنوح الطبقات الغنية في هذه الدول إلى مستويات من الرفاهية ، أضعفت الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلقى العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص ، وذكرنا اعتماد هذه البلاد التى تتمتع برخاء ظاهرى على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من استغناء أبنائها عن كسب المعاش بإتقان الحرف والوظائف العامة ، ونهبنا إلى أن اقتصاد الغرب لن يظل مستعيداً للبترول العربى ، وذكرنا ما نشرته الصحف الأمريكية في سنة ١٩٧٦ بمرور مائتى عام على استقلالها عن بريطانيا من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة الفورية لمواجهة حرب جديدة من أجل استقلالها عن العبودية لمتجى البترول . . ولزيد من الاهتمام بدائل الطاقة الأخرى مثل الفحم والطاقة النووية وطاقة الشمس . ثم تحدثنا عن مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات في داخل الأمة العربية وضرورة الوحدة بينها كإجراء حتمى وأن الدول الأوربية تتجه إلى الوحدة تدريجياً بتوهمين الحدود حين يظن الاتجاه العكسى على عقول العرب فيتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل كيانات قومية هزيلة ، تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ويشدد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد وهو أمة العرب . . والحل العملى للخروج من هذا التفرق هو التغيير بالانتقال الهادى من حال إلى حال بدعم السوق العربية المشتركة على حريات ثلاث :

- ١ - حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية .
 - ٢ - حرية تنقل السلع بغير حواجز مصطنعة .
 - ٣ - الحرية الثالثة (وهى محصلة الحريتين) هى حرية هجرة رؤوس الأموال .
- ونحن ندعو إلى التعاون بين الدول المنتجة للبترول والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت في عالم البترول خبرة طويلة وثقافة بترولية رفيعة المستوى .

والشريعة الإسلامية تجيز صورتين لهذا التعاون :

إحدهما إجازة الأعيان والأشخاص ، فللدولة الإسلامية أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء دراية ، والصورة الثانية عقد الشركة بشرط ألا يقضى في أمر والشريك العربي غائب ، وأن كلمته هي العليا مهما كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . . ثم جئنا في هذا المجال بإشارة إلى الرائد الاقتصادي الكبير « محمد طلعت حرب » الذي أنشأ الصناعات الوطنية في مصر ، وبدأ شريكا للإنجليز في النسيج والطيران لاكتساب الخبرة ، وأنشأ بنك مصر حين اقتنع بأهمية التمويل والتحكم في السيولة .

° ° °

وفي الفصل الثالث « عن الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية » ، ذكرنا أن القضية الرئيسية المطروحة في هذه الرسالة ، تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره ، تمهيدا للنظر في كيفية الاستفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عملياً ، بدلا من الأوضاع الحالية التي انتصح من الدراسة العلمية أنها في غير صالح العرب . وفي مجال تحريك رؤوس الأموال المتراكمة والمسماة بالأرصدة ، كما أنه في مجال التوجيه الجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه في هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

ومن بين هذه الخبرات لخصنا مقالا للأستاذ « حسن عباس زكي » عن المخاطر التي تحيط برأس المال العربي ، ذكرنا منها أن تحويل الودائع من عملة إلى أخرى في حالة انخفاض سعر إحدى العملاتين يسبب خسائر كبيرة للدولة صاحبة الوديعة ، ولذلك تضطر لأن تبقى ودايعها مقومة بعملة واحدة تحت رحمة البنك المركزي للدولة المصدرة لهذه العملة ، والخطر الثاني يكمن في صعوبة تحويل الودائع الكبيرة ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل من مصرف إلى آخر ، حيث تتناسب حرية الحركة عكسياً مع حجم الودائع . بالإضافة إلى حرج موقف المصارف التي تقبل هذه الودائع الضخمة . حيث تحاول المصارف دائماً الموازنة بين السيولة والربحية ، فازدياد حجم الوديعة يضعف موقف المصرف المودعة به ، ثم يذكر من هذه المخاطر الولاء المزدوج للمسئولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربي وجلهم من الأجانب الذين يكون ولاؤهم الأول للوطن . . ويتعرض هذا المقال لما تشيعه الصهيونية عن مسئولية دول البترول العربية تجاه مشاكل الدول النامية الناتجة عن التضخم والكساد العالميين ، وأظهر في هذا الشأن بالأرقام أن دخل دول البترول

يقبل عن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكي للشعب الأمريكي على بعض السلع الجانبية كالمخل وزيت الطعام والآيس كريم . .

ثم أورد إحصائية عن أوجه استخدام فائض مدفوعات دول النفط البالغ ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ وظهر من هذه الإحصائية أن غالبية هذا الفائض مجمد في شكل ودائع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويلفت المقال النظر إلى أنه برغم ثراء الدول العربية المنتجة للبترو، فإن أموالها كلها مودعة في الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ولم تستطع استغلال هذا الثراء في جعل الدينار العربي عملة دولية كالدولار والمارك .

ويختم المقال بالمقترحات التي يراها صاحب البحث - الأستاذ « حسن عباس زكي » - وسيلة لاستثمار يعود بالنفع على البلاد العربية .

وقد علقنا على هذا البحث القيم ، وتعرضنا لعدم تقبل الدول الغربية لدخول رأس المال العربي إلى ميادين الصناعة في أوروبا وأمريكا في حين تقبل مشاركة رءوس أموال أخرى من دول غير عربية . .

• • •

وفي الفصل الرابع « بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء » تحدثنا عن عوامل ثلاثة تجتمع على قدر الأمة العربية ، وهي عوامل مدمرة لأية أمة مها كان تاريخها حافلا بالأجناد والانتصارات التي طفقت تنغني بها حتى نسيت حاضرها . . وعددنا هذه العوامل ، وهي الترف الذي صرف بعض جماعات العرب عن دنياهم وعن آخرتهم جميعاً ، ثم ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب في مناهات الجهل والمعجز ، والغفلة عن حقيقة الأخطار التي تدبرها السياسة الدولية للثروة البترولية وأصحابها .

ومن هذه المؤامرات ما حدث في إسرائيل إبان الفضيحة المالية التي نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل السابق وزوجته قبل الانتخابات بيضعة أسابيع بحجة إيداع الزوجة (٢٠ ألف دولار) في أحد البنوك الأمريكية وهو ما يخالف قوانين النقد الإسرائيلية ! فهل كانت هذه إحدى مناورات كسب الوقت لتغيير الحكومة والنجيء بحكومة أخرى تبدأ الطريق في المفاوضات من أوله ؟ وهل التبرعات الصهيونية والاعتمادات الحكومية الأمريكية التي تبلغ نحواً من أربعة آلاف دولار في العام الواحد وتتجه شرقاً ألوف الأميال إلى إسرائيل . . هل تعتبر هذه الأرصدة حلالاً والعشرين ألف

دولار حراماً؟ وإذا أصدر بلد عربي منتج للبتروال قانوناً لتحريم إيداع أمواله خارج أرضه . . هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية مثلما سكتت في مواجهة إسرائيل؟ ثم لفتنا النظر إلى ما يحدث في الغرب من تكامل اقتصادي يمهد لوحدة سياسية كما يحدث في دول السوق الأوروبية المشتركة . . يقابل هذا ما يحدث في بلاد المشرق العربي من جرائم ، أو ما يعرف بالحدود السياسية وحواجز العملة ، وجواز السفر ، وتصريح العمل . . والمفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت في بلاد أوروبا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها ، حتى إذا جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يجازى عليها من يحاول الاقتراب منها ، ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم ، أو مصادرة الرأى الحر ، والتصفية الجسدية عند الضرورة .

وهناك محاولات مغلصة لا تلقى أذناً صاغية أوقلباً واعياً من بعض الشعوب الغافلة عن مصالحها للوحدة الشاملة على أساس القارة ، أو اتفاق اللغة ، ونادراً ما تجد الدعوة إلى الوحدة الدينية استجابة .

والقصد البعيد أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص في فتح جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم ، وتستنزف جهودهم في محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، وتستنزف مواردهم في شراء الأسلحة .

ونحن في هذا المقال لا ندعو إلى اليأس ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر ، ومنها حاجة الأمة العربية إلى تصحيح فهم العقيدة ، والربط بين النشاط الدنيوي والحساب في الآخرة وإعادة النظر من جديد في التراث وفهمه . . ومن مفهوم الجهاد عند الإمام « السرخسي » تحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم في كل مادة تصلح لإثارة الحروب .

• • •

وفي الفصل الخامس عن « البترول كمصدر للطاقة وبدائله » تحدثنا عن مصادر الطاقة المعروفة في العصر الحالى وأشدها تأثيراً وهي الطاقة النووية ، وإن أصل كل أشكال الطاقة هي الشمس ، وهي كتلة من الطاقات الذرية أوقنبلة هيدروجينية هائلة دائبة التفجير ، ثم العلاقة بين الطاقة والذرة ، تلك العلاقة التي كشفت عنها نظرية النسبية ، ثم تطورات استخدام هذه النظرية لتغيير قوانين الحركة المستقرة من عهد « نيوتن » حتى تم تفجير القنبلتين الأولى والثانية في سنة ١٩٤٥ ، وإلى أن استقر الوضع الآن على استخدام الطاقة الذرية في الأغراض الحربية والسلمية ، ثم تحدثنا

عن استخدام الفحم في توليد الطاقة من البخار المضغوط ، وت فوق مكثات الاحتراق الداخلى التى تعمل بالبتروى فى الحرب العالمىة الأولى ، ثم اتجاه البلاد الصناعىة القدىمة إلى البلاد المتنتجة للبتروى ، والخلاف بىن هذه الدول حول استغلال منابع البتروى .

وتحدثنا عن تفوق البتروى على الفحم كمصدر للطاقة ، وساعد على ذلك استخدام المحركات التى تستهلك البتروى لتوليد الطاقة الميكانيكىة دون توسط الطاقة الكهبرىة كمحرك للسيارة والطائرة . .

وتحدثنا عن مصادر الطاقة البدىلة للبتروى ، فذكرنا « رمال القار » التى يستخرج منها الزيت وصعوبة إنتاج الزيت بهذه الطرىقة وزيادة نفقاته .

ثم تحدثنا عن « زيت السجىل » الذى يستخرج من حجر السجىل القارى بعد تسخينه إلى درجة حرارة عالىة تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهاىت ، ومازالت صناعة هذا النوع من الزيت تجرى فى مصانع تجرىبة ، وتعتبر تكاليف استخراجها باهظة بالإضافة إلى ضخامة حجم المخلفات الصناعىة وكمىات الماء الهائلة التى تتطلبها .

وذكرنا بعد ذلك الغاز الطبرى الذى يغطى حالىًا حوالى ٣٣٪ من استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكىة و ١١٪ من استهلاك الطاقة فى أوروبا الغربىة .

ويجىء ذكر الفحم الذى يساهم بثالث إمدادات الطاقة فى العالم ، وتبلغ احتياطياته عشرة أضعاف احتياطى النفط ، ويتم معالجته تكنولوجيًا لتحويله إلى سائل وغاز وىنتظر أن يغطى الغاز المصنع من الفحم ٢٥٪ من حاجة الولايات المتحدة الأمريكىة سنة ٢٠٠٠ وتسير باقى دول العالم التى لديها احتياطيات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

ثم تحدثنا عن الطاقة النووىة وازدياد أعداد المفاعلات الذرىة فى العالم ، حيث بلغ عددها ١٢٠ مفاعلًا فى نهاية عام ١٩٧٢ بطاقة قدرها ٤٥٥٠ ميجاوات ، منها ٤٣ مفاعلًا فى الولايات المتحدة الأمريكىة . . ومن أهم ما رأينا لفت الانتباه إليه فى هذا المجال هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمىة فى دخول ميدان الطاقة النووىة قبل عام ١٩٧٠ ، وهى تمتلك حالىًا ٥٥٪ من احتياطى اليورانيوم فى الولايات المتحدة الأمريكىة و ٤٨٪ من احتياطى العالم. و برغم أن معدل تكلفة المصانع النووىة تزيد عن ١٠٪ ، ٢٠٪ عن مثيلها من الطاقة المتنتجة بالفحم أو البتروى فإن النفقات الإدارىة فى المصانع النووىة أقل كثيرًا ، ويقابل ذلك تدخل العوامل السياسىة فى الاعتماد على هذا النوع من الطاقة بالإضافة إلى ضخامة النفقات الرأسمىة ، وعوامل تلوث البىئة ، و ذكرنا

الطاقة الشمسية واستغلالها في الاستعمالات المنزلية في البلاد المشمسة ، والأبحاث القائمة والمخطط لها لنقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع ، وتحدثنا عن الحرارة الجوفية ، ولا تزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، ونستعمل في توليد الكهرباء وفي التدفئة المركزية . . . وتحدثنا عن تطوير المصادر البترولية فذكرنا تطوير المصادر البترولية غير العربية في منطقة بحر الشمال والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية وغيرها بالإضافة إلى زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن الأنظار كلها تتركز في المنطقة العربية لغزارة الإنتاج فيها وقلة تكاليفه وجودة الزيت بها .

وما خرجنا به من هذا الفصل يتلخص في :

عدم وجود احتياطي جديد من النفط بقدر يكفي لتلبية الطلب المتزايد عليه ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسي للنفط ، وانخفاض الإنتاج الأمريكي مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستيراد .

وستواجه الدول العربية في نهاية هذا القرن زيادة حاجتها من البترول كطاقة ومادة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك في وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، فعليها الإعداد لتطوير مصادر جديدة للطاقة بحيث تتجمع لها بالتدرج خبرات تكنولوجية في هذا المجال . وبالنسبة للشركات البترولية ، فقد بدأت تنوع في مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة ، وأوجدت زيادة الأسعار ظروفاً اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد في استعمال النفط ، وكذلك فإن زيادة العائدات العربية من النفط هي الفرصة الملائمة للوقوف في وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد في الدول الصناعية الكبرى ، وذلك بالاستثمار داخل الدول العربية نفسها بالتصنيع وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها .

» . . .

وفي الفصل السادس بعنوان « دول البترول تواجه حرب الاستنزاف » لخصنا خطاباً هاماً للرئيس الجزائري « هواري بومدين » في افتتاح مؤتمر القمة لدول الأوبك (مارس ١٩٧٥) ، وتقريراً تقدم به خبراء البترول بالملكة العربية السعودية لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي « مؤتمر الشمال والجنوب بباريس أبريل ١٩٧٦ »

وفي خطاب الرئيس الجزائري تحدث عن حقوق الدول النامية في ثرواتها الطبيعية ،

ونظرة الدول الغربية لهذه الحقوق من قولهم بأن البترول ملك على الشيوخ بين الناس قاطبة . . وهذا المفهوم لا ينطبق على الثروات الطبيعية للدول الصناعية ! ثم طالب سيادته بالعمل الجماعي لدول الأوبك ، للتخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية في الوقت الذي تسلك فيه الدول مسلماً يؤدي بها إلى الاستغناء عن بترولنا ذات يوم .

وذكر سيادته أن تصريحات بعض المسؤولين الغربيين تؤدي إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاف أسباب لإعداد الرأي العام العالمي لفكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول ، إذا ما حاولت مجرد تنظيم إنتاجها . .

أما تقرير خبراء المملكة العربية السعودية فقد ورد به أن احتياطات البترول من زيت وغاز لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن السعودية لن تساق وراء خطط الغرب التي تستهدف إنضاب احتياطات الأوبك بمعدلات تفوق استخدام احتياطات أمريكا وبحر الشمال بعدة أضعاف ، ثم طالب التقرير بالإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال في البلدان المتطورة . .

• • •

وفي الفصل السابع عن « تواريخ ذات دلالات في مجرى الأحداث » ألقينا نظرة فاحصة على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث متابعتها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبترولها مع الإفادة من موقعها لصالح الدول الصناعية دون شعوب الدول النامية ، وأخصها تلك التي تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى البترول ، ومن هذه التواريخ الهامة أحداث أثرت في تاريخ المشرق العربي ، ولم يكن من المصادفة أن تجتمع في عام ١٨٥٦ وهي : مولد القانون الدولي العام ، لأول مرة بعد أن كان اسمه (القانون العام للأمم المسيحية) ، وفي هذا العام قبلت تركيا أو « الدولة العثمانية » لكي تنتفع بأحكام هذا القانون ، حيث كانت تركيا قد بدأت في مراحل الضعف والوهن ، وبدأ التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا ، يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التي ترسم سياساتها للمدى البعيد . .

وجئنا في هذا الصدد برأين لاثنين من كتاب الغرب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ، فيذكر الأول أن مصادر القانون الدولي ثلاثة ، من بينها اجتماع الأمم المسيحية على كراهة الإسلام ، ووقف زحفه على بقعة جديدة من الأرض ، ويذكر الكاتب الثاني أن الرابطة الدينية بين الدول المسيحية فشلت في أن تحقق السلام بين شعوبها ، بل حل محلها تكتلات إقليمية وعسكرية ومذهبية . . في حين أن الإسلام نجح في إيجاد رابطة عقديّة لا تتبدل حتى وإن شابها

شواذب سطحية . . . والحدث الثاني الذي اجتمع في عام ١٨٥٦ هو « فرمان ١٨٥٦ » ، الخاص بقناة السويس الذي أصدره الخديو سعيد « لفرديناند دي لسبس » ، والحدث الثالث الكشف عن البترول لأول مرة في بعض البلاد الأوربية والأمريكية . . . وتحدثنا عن الرابطة بين هذه الأحداث الثلاثة لنتبه الأمة العربية إلى التخطيط الطويل المدى ، الذي يديره العالم العربي للاستفادة بخيرات المشرق العربي ، حيث حدثت الحرب العدوانية في عام ١٩٥٦ ، من الجهة ذاتها التي ترعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية قبل مائة عام بالضبط .

ثم تحدثنا عن سلسلة من التواريخ التي تشابهت وتتابعت ولكن في موكب عدواني واحد ، أما هذه التواريخ فهي ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٧ .

وذكرنا نبذة عن كل تاريخ من عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل عام ١٨٩٧ ، وبعده بعشر سنوات عقد مؤتمر عالمي للاستعمار في لندن ، الذي انتهى إلى ضرورة القضاء على الرابطة التي تربط شعوب الشريط الساحلي لشمال أفريقيا (الدولة العثمانية) ، لكي تتمكن الدول الاستعمارية من غزو الأسواق الأفريقية ، ثم بعد أربعين عاماً صدر قرار تقسيم فلسطين ، وهو نواة المأساة التي يواجهها العالم العربي الآن ، ثم ما حدث من تثبيت الوجود غير الشرعي للعصابات الصهيونية واعتراف الدول الكبرى بدولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ .

وفي عام ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تلتخص في إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء .

وانتبهنا في هذا الفصل إلى حقيقتين :

إنه لا مكان للكيانات الصغيرة في المعترك الدولي بأوضاعه الراهنة ، مما يوجب على الدول العربية الوحدة والتماسك فيما بينها . . . وإن البترول وفوائضه المالية وهما من نعم الله على أرض العرب ، يحتلان مركز الصدارة في المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن .

• • •

وفي القسم الثاني من هذا الكتاب الذي اشتمل على مختارات من المراجع العربية والأجنبية التي وجدناها متصلة بموضوع الكتاب . . . في هذا القسم جئنا بعدة مباحث . . .

في الفصل الأول : جئنا ببيان نعتقد أنه غير مسبوق عن التواريخ الهامة المؤثرة في صناعة البترول على مستوى العالم مرتبة ترتيباً زمنياً . من تاريخ البدايات الأولى للكشف عن البترول ، والامتيازات الهامة لاستغلاله ، والأحداث المؤثرة في إنتاجه وتسويقه واستخدامه . ثم جئنا بنص الامتياز الذي منحه شاه « إيران » إلى المغامر الإنجليزي « وليم توكس دارسي » عام ١٩٠١ كأول امتياز يعطى المستغل الأجنبي حقوقاً لا يحلم بها . حتى إن كاتباً محايداً قال عنه إن أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة .

وفي الفصل الثاني : عرضنا لشركات البترول العالمية وتحكمها في الدول للمنتجة والمستهلكة ، فذكرنا تاريخ الشركات العالمية الكبرى السبع واستثماراتها في جميع أنحاء العالم وفروعها التي تنشئها لإدارة عمليات معينة كالتسويق والتوزيع والتكرير واستغلال الصلة بينها وبين هذه الفروع للضغط على الدول المنتجة حتى تضطرها للخضوع . وكذلك الحرب بين الشركات والدول المستهلكة وكيف توزع هذه الشركات السوق العالمية بينها .

وفي الفصل الثالث : نتكلم عن « الاحتكار العالمي لسوق البترول » حين كان أشخاص قلائل هم الذين يسيطرون - في أيام الاستعمار الذهبية - على مقدرات ثروات الدول النامية ، وكان من هؤلاء المغامر الهولندي « هنرى ديتريج » ، الذي كون أكبر احتكار عالمي للتحكم في البترول ، وذكرنا كيف اتفق الثلاثة الكبار في عالم البترول في « أكتا كاري » بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ ، فيما سمي (باتفاق النوايا) وتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها ، ثم انضمت إليه باق الشركات البترولية الكبيرة ، والصغيرة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن الواهية من خليج المكسيك فنشأ السعر المعلن لتحسب على أساسه حصة الحكومة في الدول المنتجة للبترول وأصبح قاعدة جديدة لا تستطيع أن تحطمها أية دولة مهما كان إنتاجها ، وذكرنا في خاتمة هذا الفصل نبذة تدعو للدهشة عن تطور أسعار البترول العربي ، حيث كانت حركة السعر تتناسب عكسياً مع زيادة الإنتاج ، كما استخدم تخفيض السعر لزيادة الضغط على الدول المنتجة ، ثم ذكرنا طريقة توزيع ثمن برميل البترول بين الشركة والدولة المنتجة حيث كانت هذه الشركات تحصل على نصيب الأسد . وعن القيود التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على البترول العربي للحد من منافسته للبترول الأمريكي .

وفي الفصل الرابع : عن « تطور تسعير البترول » وكيف كانت الشركات العالمية تتحكم في سعر البترول لصالحها . . فشرحنا نظام النقطة الأساسية ، حيث كان سعر البترول يحسب على أنه مشحون من خليج المكسيك ، وكانت الأسعار تتزايد كلما انجهدنا بعيداً عنه بصرف النظر عن مكان استخراجها ، ثم تعدل هذا النظام إلى تحديد نقطة أساس جديدة عام ١٩٤٥ في الخليج العربي .

وفي الفصل الخامس : « الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول » ، وهذه الشركات السبع منها خمس أمريكية ، ونلاحظ أن درجة سيطرة الشركات الأمريكية على البترول في بلاد العالم ، أكبر من تركيز هذه السيطرة على البترول داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتفاوت النسبة التي تتحكم فيها هذه الشركات على صناعة البترول حسب المراحل المختلفة لهذه الصناعة من إنتاج وتكرير وتسويق ونقل . . إلخ ويعرض المبحث لنشاط هذا الاحتكار في المناطق البترولية المختلفة ومقدار تحكمه فيها .

وفي الفصل السادس : « قصة تأميم البترول الإيراني » مقدماته وأسباب فشله . . ذكرنا كيف اجتمع الاستعمار مع أباطرة المال للقضاء على الدكتور « محمد مصدق » بطل أسطورة التأميم وقد اخترنا التأميم لبترول إيران لأنه كان أول عمل من هذا النوع وقت أن كانت فيه شعوب الشرق كله تخضع اقتصادياً لسيطرة الغرب . . ولهذا تابعنا مقدمات التأميم من قانون سنة ١٩٤٧ الذي طالب الحكومة الإيرانية باستعادة الحقوق الوطنية في الزيت ، والاتفاق الإضافي الذي أعطى إيران حقوقاً ومزايا أكثر ، ومعارضة الرأي العام الإيراني لهذا الاتفاق ، ثم ظهور الدكتور « محمد مصدق » وتوليته الحكم ، ثم إعلانه التأميم والتزاع الذي حدث بين إيران وبريطانيا أمام محكمة العدل الدولية ، ثم كيف قاومت الاحتكارات العالمية التأميم حتى قيام الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال « زاهدي » الذي أبرم اتفاقاً مع مجموعة من الشركات البترولية الأجنبية فيما عرف باسم الكونسورتيم أوردنا تفاصيله في هذا الفصل .

وفي الفصل السابع : من هذا القسم الذي خصصناه لأحداث استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي واقتصادي قبل حرب رمضان في أثناء هذه الحرب من تفجير أنابيب البترول في سوريا عام ١٩٥٦ ، ومنع البترول عن الدول التي ساندت إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧ واستغلال الأرصدة العربية لمساعدة دول المواجهة ، ثم الحظر البترولي في أثناء حرب رمضان الذي

كان له أكبر الأثر في وقوف دول العالم بجوارنا وجثنا بنصوص قرارات مؤتمرات وزراء « دول البترول العربية ودول الأوبك » .

وفي الفصل الثامن : ذكرنا قصة قيام منظمى الأوبك ، ثم الأوبك وأثر هاتين المنظميتين في خضوع الشركات والدول المستغلة لمصالح الدول المنتجة .

* * *

وفي القسم الثالث : الذى يضم أربعة فصول سجلنا فيها المعلومات الأساسية عن البترول التى رأينا ضرورة إثباتها فى هذا الكتاب ، بدأنا بذكر أنواع البترول وطرق قياسه ، ثم جثنا بطرف عن قصة ظهور البترول وكيف وأين تتكون حقوله ؟ ثم عرضنا لعمليات الكشف عن البترول ومخاطره ، وتكلفة الكشف عنه ، وإعداد الحقول للإنتاج ، ثم عمليات التكسير والنقل والتسويق .

وخصصنا فصلا ذكرنا فيه معلومات عن اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول ، تم جثنا بشيء من المصطلحات المستخدمة فى صناعة البترول وجداول بمعاملات التحويل فى الصناعة .

وفي الفصل الأخير من هذا القسم جثنا بنص لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن الثروة البترولية .

* * *

أما القسم الرابع : والأخير من هذه الرسالة ، فقد جعلناه خاصاً بجداول إحصائية عن البترول وإنتاجه وتسويقه والدول المنتجة والمستهلكة وكل ما يتعلق بموضوع الكتاب من إحصائيات . . . وفى النهاية ذكرنا تعريفاً لصناعة البتروكيمياويات وتقسيماً لأهم منتجاتها . . .